





ودليل مثل الادعاء لصحة دعواه بما يلي :

- ١- إفادة جهة الاختصاص - مرور محافظة جدة - أن رخصة الإقامة - محل الأقام - مزورة .
- ٢- اعتراف المتهم المذكور من أن هذه الرخصة محل الأقام تحصل عليها من كفيله السابق قبل مغادرته البلاد بتأشيره خروج غاني وظل محتفظاً بها حق قدم للمملكة بتأشيره سائق خاص على كفالة كفيله الحالي ولم يتقدم باستخراج رخصة نظامية .
- ٣- أن إنكار المتهم المذكور علمه بتزوير رخصة القيادة - محل الأقام - ما هو إلا قول مرسل ودفاع واه لا يسأله أي دليل من الأوراق مما يبغي معه عدم الأخذ به والافتراض عنه لأن المدف منه هو التهرب من المسؤولية الجنائية .

وطلب مثل الادعاء من المحكمة الإدارية معاقبة المتهم المذكور طبقاً لأحكام المواد (٥,٦,٩) من نظام مكافحة التزوير وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لعام ١٤٩٩هـ .

ويمول المتهم أمام الدائرة وبعد سماعه لقرار الأقام المنسوب إليه من قبل مثل الادعاء وبعد إطلاعه على المحرر محل الأقام أجاب قائلاً : أنكر ما جاء في قرار الأقام ، فلم أقم بتزوير المحرر محل الأقام . فسألته الدائرة من أين تحصلت عليه؟ فأجاب قائلاً : تحصلت عليه قبل ستة سنوات من شركة [ ] التي أعمل بها ولا علم لي بالتزوير . وباطلاع الدائرة على المحرر محل الأقام تبين لها أن المحرر والإضافة على المحرر محل الأقام كان واضحاً ومكتشوفاً بحيث لا ينخدع به الشخص العادي ، ثم قرر طرفاً القضية الاتهام بما قدماه .

وحيث أن الواقعة حدثت في دائرة محافظة جدة فهي داخلة ضمن اختصاص الدائرة المكان طبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رقم (١٢٨) لعام ١٤٣٢هـ ، وحيث أن موضوعها جريمة التزوير فهي داخلة ضمن اختصاص الدائرة النوعي طبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ .

وبعد سماع الدعوى والإجابة والاطلاع على كافة أوراق القضية دراستها ، وبالاطلاع على المحرر محل الأقام تبين أن التعديل كان واضحاً ومكتشوفاً بدرجة لا تكفي لإيهام الشخص العادي بصحتها ، وأن أحداً لا يمكن أن ينخدع بهذا التزوير كما تضمن محضر تنفيذ مهمة رقم (١٧٨٩٥) وتاريخ ٢٩/٣/١٤٣٤هـ من أنه عند التأكيد من الإثباتات اتضح أن الرخصة معدلة ويوجد اختلاف في لون القلم (الخط) بوجه دليل على أن

المحكمة العربية للسعيود كوت

كتفاف الماء على الماء

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بجدة

رمه (٢٠٢/٨٣)



التزوير في المحرر محل الاقام يمكن اكتشافه من الوهلة الأولى، وحيث أنه من المقرر قضاءً أن التزوير في المحررات الرسمية إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن ينخدع به أحد فإنه في هذه الحالة يدحض ما للمحرر من قوة في الإثبات وقابليته لترتيب الآثار النظامية عليه ، وبناء على ما استقر عليه القضاء في الأخذ بجداً التزوير المفتوح وهو الذي يتم اكتشافه لأول وهلة من يقثم إليه المحرر ويتحقق بصفته المتهם كما في حكم هيئة التدقير رقم ١٣٢/٣ لعام ١٤١٣هـ ، وحيث أن المتهم في هذه القضية تم القبض عليه عند أول استعماله للمحرر محل الاقام الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى عدم ثبوت جريمة التزوير المسوبة إلى المتهم في هذه الدعوى لما سبق بيانه وتفصيله .

( لذلك ولكل ما تقدم )

حكمت الدائرة : بعده بدأنا / [REDACTED] - فليبيني الجنسية - بما هو منسوب إليه في هذه القضية  
ما هو موضح بالأسباب .

وأ والله الموفق (صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

رئيس الدائرة

أمن سر الدائرة

@afadal-Shamam



الملف رقم الأول

حكم رقم ٦٩٢ ج ١١/إس لعام ١٤٣٤ هـ  
في القضية رقم ٢٢٠١٤ س لعام ١٤٣٤ هـ

المقامة من / فرع هيئة [REDACTED]

ضد / [REDACTED] (فلبيني الجنسية)

الصادر بشأنها الحكم رقم ٤٢٩ د/ج لعام ١٤٣٤ هـ عن الدائرة الجنائية الرابعة بالمحكمة الإدارية بمدة في  
القضية رقم ٤٤١١ ق لعام ١٤٣٣ هـ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:  
ففي يوم الاثنين الموافق ٢٤/١١/١٤٣٤ هـ انعقدت الدائرة الجنائية الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة  
مكة المكرمة بتشكيلها المكون من:-

رئيساً  
عضوأ  
عضوأ  
أمينا للسر

قاضي استئناف  
قاضي استئناف  
قاضي استئناف  
بحضور

وذلك للنظر في القضية المذكورة أعلاه الحالة إليها بتاريخ ١٧/٧/١٤٣٤ هـ وقد اطلعت على أوراقها المحكم  
ال الصادر فيها وعلى الاعتراض المقدم من ممثل الادعاء وبعد دراستها والمداولة فيها أصدرت الحكم الآتي:-

### الدائرة

حيث إن وقائع هذه القضية قد أوردها الحكم محل التصديق فإن الدائرة تحيل إليه متعة للنكرار وتتلخص  
في أن الفرع المذكور أقام هذه الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه بموجب قرار الاتهام رقم [REDACTED] العام  
١٤٣٣ هـ والذي جاء فيه اتهامه بالتزوير في رخصة قيادة عمومي رقم [REDACTED] الصادرة من مرور  
منطقة الرياض وذلك بطريقه الخوا والإضافة بأن قام بمحو خانة نوع الرخصة (نقل خفيف) وإضافة نوع  
الرخصة (نقل ثقيل) واستعماله للمحرر وهو يعلم بما لحقه من تزوير .

وبعد أن ساق الادعاء أدلة الدعوى طلب محكمة المتهم بموجب المواد (٥٥٦، ٩) من نظام مكافحة التزوير  
وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لعام ١٣٩٩ هـ .

الملحق بالمحكمة المفعولة به  
كتاب المرئي (٠٨٢)

محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة



وبحاله الأوراق إلى المحكمة الإدارية بمحافظة بجدة قيدت قضية برقم ٤٤١١ / ق / ٤٣٣ لعام ١٤٣٣هـ وأحيلت إلى الدائرة التي نظرتها على نحو ما هو مبين محضر ضبطها وأصدرت بشأنها الحكم المعنى بالتدقيق الذي قضى بعدم إدانة المدعي عليه.

وبعد تسلیم ممثل الادعاء نسخة منه قدم اعتراضه عليه وطلب إستئنافه.

وبحالتها إلى هذه الدائرة قامت بدراستها والاطلاع على مستنداتها والحكم الصادر فيها وماقدم عليه من اعتراض وما بني عليه من أسباب والتعرف على ظروف الدعوى وملابساتها فظهر لها أن الاعتراض قدم خلال المعدل النظامي فهو مقبول شكلاً.

أما عن الموضوع فقد تبين للدائرة أن الاعتراض لم يأت بجديد يوجب إعادة النظر فيما انتهى إليه الحكم محل الاعتراض، وذلك فإنها تصادق عليه وتؤيده محمولاً على أسبابه ولايغير من ذلك ماجاء في الاعتراض فقد تضمن حكم الدائرة الرد عليه ضستنا.

لذلك حُكِّمَت الدائرة

بقبول الاعتراض شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم الدائرة الجزائية الرابعة بالمحكمة الإدارية بأهمها رقم ٢٤٩ / د / ج / ٤ لعام ١٤٣٤هـ في القضية رقم ٤٤١١ / ق / ٤٣٣ لعام ١٤٣٣هـ فيما انتهى إليه بعدم إدانة / [REDACTED] (فليبني الجنسية) بما هو مسؤول إليه في هذه القضية لما هو موضح بأسباب حكم الدائرة.

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

[REDACTED]  
رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر